



الإفتتاحية

تعد البطالة اليوم من أخطر الأزمات التي تواجهها الدول ولا سيما ليبيا إن لم تكن أخطرها على الإطلاق حيث إنها بلغت مستويات مخيفة يمكن أن تؤدي إلى تداعيات يصعب التنبؤ بها، كما أن الفشل في حل معضلة تشغيل الشباب جعل الدولة تدور في حلقة مفرغة من الإخفاقات التي ظلت تُعالج بسياسات عقيمة يُعاد فيها إنتاج التخلف ويكرس فيها الوضع الراهن، وتكمن أهم أسباب البطالة في الاختلال الواضح بين مخرجات التعليم وسوق العمل، وغياب برامج التدريب المهني التحويلي الموجه نحو سوق العمل، بالإضافة إلى سوء التخطيط وتبني الدولة دوراً وطابعاً ريعياً أدى إلى فقدان قيمة العمل وانتشار ثقافة الدعة والتواكل.. إن أخطر مهددات المجتمع هو وجود شاب عاطل عن العمل وهو في أشد الحاجة إليه وقادر عليه، مما يجعله عاجزاً عن تلبية مطالب الحياة وتحقيق ذاته والمساهمة في عملية التنمية.. إن تمكين الشباب واستثمار قدراتهم ومواهبهم والاهتمام بهم وتشجيع روح الإبداع والابتكار لديهم وتحفيزهم على المبادرة وحثهم على التحول من باحثين عن عمل إلى أرباب عمل هو الركيزة والأساس في البناء والتنمية الاقتصادية للدولة.

وبناء على ما تقدم فإنه ينبغي العمل على توفير بيئة جاذبة للرياديين الموهوبين وأصحاب الأفكار الإبداعية وتحفيزهم على المبادرة والنظر إلى ما هو أبعد من الأنشطة الحالية المستنسخة كتجارة التجزئة والأنشطة القزمية والعشوائية والخدمات الفردية وخصوصاً تلك التي ثبت فشلها وإضرارها بالاقتصاد والبيئة إلى مشروعات تكنولوجية مثل الطاقات المتجددة وتقنية المعلومات والاتصالات والتقنيات الحيوية وغيرها، تكون قادرة على نقل التقنية والاستفادة من قاعدة المعرفة لدى خريجي الجامعات، خصوصاً ونحن نقف على مشارف عصر جديد أصبحت فيه المعرفة هي المحرك العملي الإنتاجية، وقد أظهرت مسابقة أفضل فكرة مشروع 2017 والتي أطلقها البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة بالتعاون مع مؤسسة خبراء فرنسا وأقيمت نهائياتها مؤخراً في تونس وجود أفكار متميزة وواعدة يمكن لو وجدت الدعم الكافي أن تشكل قصص نجاح ومصدر إلهام لعدد الشباب من خريجي الجامعات أصحاب الأفكار الابتكارية، ويظل التحدي دائماً في اكتشاف وتبني هذه الأفكار الإبداعية وتحويلها إلى مشروعات ناجحة تشكل رافداً من أهم روافد الاقتصاد الوطني.

أسرة التحرير

إختتام مسابقة أفضل فكرة مشروع بتونس



8

افتتاح مركز أعمال غريان



2



4

لقاء مع مدير عام سوق المال الليبي

الرئيسي يقرر اعتماد الموازنة الاستيرادية 2017



3

جلسة نقاش لتقييم البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة



أقيمت صباح الخميس الموافق 20 يوليو 2017 بمبنى حي الأندلس بطرابلس جلسة نقاش تم فيها استعراض التقرير النهائي لمشروع تقييم البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، وبرامج بناء القدرات والموارد البشرية مثل دراسة مؤهلات الكادر الوظيفي وما مدى احتياجهم للتأهيل المقدم من شركة الأداء للاستشارات التدريبية.

حضر جلسة النقاش السيد المدير العام للبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة الدكتور عبدالناصر أبوزقية، والسيد المدير العام للمشروع بمؤسسة خبراء فرنسا الكسندر شاتيو مونييه، ونائبه محمد الأسود، ويعد مشروع التقييم أحد بنود اتفاقية التعاون بين البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة ومنظمة خبراء فرنسا (expertise France).

افتتاح مركز أعمال غريان



امتداداً لتفعيل دور البلديات في نشر ثقافة الريادة والإبداع وبعث المشروعات الصغرى والمتوسطة وتحت إشراف البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، وبالتعاون مع المجلس البلدي غريان افتتح يوم الثلاثاء الموافق 01 أغسطس 2017م مركز أعمال غريان للمشروعات الصغرى والمتوسطة التابع لوزارة الاقتصاد والصناعة.

حضر حفل الافتتاح مدير البرنامج الدكتور عبدالناصر أبوزقية وعميد البلدية يوسف إبيديري وعدد من مديري الإدارات والمكاتب بالبرنامج، وأعضاء بلدي غريان.. وأوضح مدير مركز أعمال غريان خليفة الأجل بأن هذا المركز يهدف إلى نشر ثقافة الريادة وتعزيز روح المبادرة لدى الرياديين من مختلف شرائح المجتمع لإقامة المشاريع الخاصة سواء منها الخدمية، أو الإنتاجية والتي بدورها تشجع على الانخراط في القطاع الخاص والاعتماد على الذات وتسهم في الحد من البطالة ودعم الاقتصاد الوطني.. وأضاف «الأجل» بأن الدور الرئيس لهذا المركز هو تقديم الدعم الاستشاري والفني لرواد الأعمال التي من شأنها أن تساعد في إنجاح المشاريع وربط هؤلاء الرواد بجهات التمويل.



محاضرات تعريفية لمرشحي مسابقة أفضل فكرة مشروع



أقيمت يوم الخميس الموافق 27 أبريل 2017 بمقر إدارة الحاضنات ومراكز الأعمال بحي دمشق بطرابلس المحاضرة التعريفية الثانية والختامية على كيفية استخدام نموذج أعمال كنفاس «business model canvas» للدفعة الثانية من مرشحي منطقة طرابلس للمرحلة الثانية من مسابقة أفضل فكرة مشروع. كان الهدف من إقامة هذه المحاضرة هو تعريف المرشحين لهذه المرحلة بنموذج العمل التجاري، وكيفية تحويل أفكارهم إلى نموذج عمل.

في السياق ذاته تلقت الدفعة الأولى من مرشحي منطقة طرابلس للمسابقة نفسها يوم الثلاثاء الموافق 25 أبريل 2017 بمقر الإدارة المحاضرة التعريفية نفسها، يشار إلى أن المحاضر في هاتين المحاضرتين الأستاذ محمد الأسود نائب رئيس البرنامج الأوروبي لدعم ليبيا التكامل والتنوع الاقتصادي والتشغيل المستدام.

الجدير ذكره أن المرشحين عن المنطقة الغربية للمرحلة الثانية من مسابقة أفضل فكرة مشروع تلقوا يوم الأحد الموافق 2017/4/23 بمكتب التعاون الدولي بجامعة الزاوية دورة تدريبية حول كيفية إعداد نموذج العمل التجاري «business model canvas»، برنامج الدورة هدف لتعريف المرشحين بنموذج العمل التجاري، وكيفية تحويل أفكارهم إلى نموذج عمل.

أشرف على هذه الدورة المهندس إبراهيم المشري مدير حاضنة التقنيات الزراعية والحيوية بالبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، معلوماً أن المحاضرات نفسها كانت قد أعطيت لمرشحي المرحلة الثانية من مسابقة أفضل فكرة مشروع بالمنطقتين الوسطى، والشرقية، حيث أشرف المهندس إبراهيم الزوام على مجموعة مدينة بنغازي والمناطق المجاورة لها، أما مجموعة مدينة مصراته والمدن المجاورة لها فقد أشرف عليها الأستاذ رمضان المرهق.

دورة أساسيات ريادة الأعمال نختم أعمالها بحاضنة جامعة بنغازي

اختتمت خلال المدة الماضية بمدينة بنغازي دورة أساسيات ريادة الأعمال ضمن حملة نشر ثقافة ريادة الأعمال التي انعقدت يوم 23-3-2017 بمقر حاضنة جامعة بنغازي برعاية كل من مفوضية المجتمع المدني فرع بنغازي وحاضنة جامعة بنغازي.

وقد كانت الفئة المستهدفة هم مجموعة من خريجي كلية الاقتصاد - قسم إدارة الأعمال لسنة 2016-2017م، ومجموعة من الشباب المهتمين بإقامة مشاريعهم الخاصة .

تم خلال الحفل الذي أقيم بهذه المناسبة توزيع الشهادات على المتدربين، وتكريم المدربة الأستاذة هند البشاري نظير مجهوداتها الجبارة وتميزها في التدريب من قبل مفوضية المجتمع المدني - فرع بنغازي، وكذلك من اتحاد الطلبة - كلية الاقتصاد.. لا يسعنا إلا أن نتمنى للشباب التوفيق .



المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق يصدر قراراً باعتماد الموازنة الاسنيرادية للعام 2017

التجارة الداخلية بوزارة الاقتصاد، ومدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد بالمصرف المركزي، ومدير إدارة التجارة الإلكترونية بشبكة ليبيا للتجارة، ومدير إدارة التخطيط بمصلحة الجمارك، ومدير إدارة البحث والتطوير بشبكة ليبيا للتجارة، ومدير إدارة التفتيش وحماية



المستهلك بوزارة الاقتصاد.

وحدد قرار الرئاسي مهام اللجنة المختصة باستلام ومراجعة طلبات التوريد المقدمة من شركات القطاع الخاص، والموافقة على طلبات فتح الاعتمادات المستندية للأغراض التجارية والصناعية؛ وذلك في إطار تنفيذ الموازنة الاسنيرادية المعتمدة وإحالتها للمصارف المعنية للتنفيذ.

كما حدد الرئاسي مهام اللجنة المشرفة، والتي تتضمن وضع آليات العمل، وتشكيل اللجان الفرعية اللازمة لتنفيذ الموازنة الاسنيرادية ومتابعتها، والقيام بعمليات المناقلة بين البنوك والفئات السلعية المحددة بالموازنة الاسنيرادية المعتمدة.

هذا وانطلقت يوم الاربعاء 12 يوليو الماضي منظومة تنفيذ الموازنة الاسنيرادية وإصدار أذونات الاستيراد لفتح الاعتمادات المستندية من خلالها والتي تم الإعداد لها منذ أكثر من شهر .

وقال مدير عام مركز المعلومات والتوثيق بوزارة الاقتصاد حسن اللوموشي نتيجة لما تمر به البلاد من تعثرات وأزمة في النقد الأجنبي صدر قراراً من المجلس الرئاسي بشأن الموازنة الاسنيرادية والتي قيمتها أكثر من عشرة مليارات دولار لسنة 2017، خصص منها 6.5 مليار للقطاع الخاص وباقي المبلغ للجهات العامة سواء مؤسسات حكومية أو جهات ممولة من الخزنة العامة، وشكلت لجنة إشرافية وتنفيذية بقرار من المجلس الرئاسي لتشرف على تنفيذ الموازنة والتي قررت أن تتلقى الطلبات من خلال منظومة الكترونية..

أصدر المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني قراراً باعتماد الموازنة الاسنيرادية للعام 2017، والتي بلغت 10.6 مليارات دولار لتوفير الاحتياجات الأساسية للدولة من مواد وسلع ومستلزمات الإنتاج والتشغيل، بناءً على نتائج المشاورات التي عقدت مع ديوان المحاسبة والمصرف المركزي ومقتضيات المصلحة العامة.

وبلغت موازنة توريدات السلع والمواد ومستلزمات التشغيل والصيانة للقطاعات الحكومية 3.9 مليارات دولار، فيما بلغت واردات سلعية و مواد ومستلزمات التشغيل عن طريق القطاع الخاص والجهات غير الممولة من الخزينة بـ 6.7 مليارات دولار.

معلوماً أن المجلس الرئاسي كان قد أصدر قراراً بتشكيل لجنتين إحداهما لتنفيذ الموازنة الاسنيرادية للسلع والمواد ومستلزمات الإنتاج والتشغيل الموردة عن القطاع الخاص، والأخرى للإشراف على متابعة وتنفيذ الموازنة الاسنيرادية.

وأسند القرار رئاسة لجنة الموازنة الاسنيرادية للسلع والمواد ومستلزمات الإنتاج إلى مدير إدارة التجارة الداخلية بوزارة الاقتصاد، فيما ضمت في عضويتها كلاً من رئيس قسم الاستيراد والتصدير بوزارة الاقتصاد، ورئيس قسم التفتيش ومكافحة الغش التجاري بوزارة الاقتصاد، ورئيس قسم الإحصاء بمصلحة الجمارك، ورئيس قسم رجال الأعمال بوزارة الاقتصاد، و مندوب عن مصرف ليبيا المركزي، ومندوب عن شبكة ليبيا للتجارة.

كما أسند القرار رئاسة لجنة الإشراف على متابعة وتنفيذ الموازنة الاسنيرادية إلى وزير الاقتصاد والصناعة بحكومة الوفاق الوطني، فيما ضمت في عضويتها كلاً من مدير إدارة المتابعة بديوان مجلس الوزراء، ومدير مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، ومدير إدارة



مدير عام سوق المال الليبي د. أحمد كرود:

لحل أزمة السيولة لدينا تصور يتمثل في إصدار سندات أو صكوك تتماشى مع الشريعة الإسلامية



يسعد صحيفة (بوابة المشروعات) أن تستضيف بين ثنايا عددها الرابع شخصية مهمة من شخصيات عالم المال والأعمال في ليبيا، الأستاذ الدكتور أحمد محمد كرود، مدير عام سوق المال الليبي ليحدثنا عن سوق الأوراق المالية في ليبيا، من حيث أدوات تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، عدة مواضيع أخرى تختص بالشأن الاقتصادي.

● بداية، نرحب بكم د. أحمد، ضيفاً عزيزاً على صحيفة بوابة المشروعات أهلاً وسهلاً بكم في سوق المال الليبي أنا حقيقةً من متابعي صحيفتكم، بوابة المشروعات، ومشكورين على مجهوداتكم.

● العديد من الناس، لا يعرفون الكثير عن رسالة، وأهداف سوق المال الليبي يا حبذا لو تعطينا نبذة مختصرة عن السوق.

نعم، سوق المال الليبي تأسس في العام 2006م، بموجب قرار (اللجنة الشعبية العامة سابقاً) رقم (134)، وقد بدأ العمل الفعلي بالسوق سنة 2008م، ويهدف السوق ليكون منصة للبيع والشراء بين التجار من خلال تداول أسهم الشركات المساهمة، ويعمل السوق من خلال عدد من الإدارات مثل : إدارة التداول والإيداع والقيود المركزي الرقابة التدريب والإعلام والدراسات وتقنية المعلومات والإدارة المختصة بتسجيل الشركات وهي إدارة الإدراج ..

● الحديث عن إدارة الإدراج يقودنا للسؤال عن الشركات المدرجة بسوق المال الليبي..؟

يوجد بالسوق عديد الشركات المدرجة للتداول بالسوق من القطاع المصرفي منها مصرف الصحاري، مصرف الوحدة، ومصرف التجارة والتنمية، وكذلك شركات قطاع التأمين مثل شركة ليبيا للتأمين وهي أكبر شركات التأمين العاملة في ليبيا، وشركة الصحاري للتأمين، بالإضافة إلى شركة الاستثمار الوطني، والليبية للإسمنت، هذا بالنسبة للشركات المستوفاة للشروط والمدرجة للتداول بالسوق كما يوجد عدد 80 شركة أخرى مقيدة بانتظار تأهيلها لعملية الإدراج مستقبلاً.

● بالمناسبة، ما هي الشروط الواجب توافرها لإدراج شركة ما للتداول بالسوق؟

تتمثل شروط الإدراج في شرطين أساسيين هما اكتمال اكتاب رأس مال الشركة المساهمة، واستيفاء القوائم المالية والإفصاح عنها، وهو الأمر المهم حسب اللائحة المنظمة لعمل السوق.

● يضم صندوق الانماء الاقتصادي والاجتماعي عدداً من الشركات الاستثمارية القابضة والعاملة في عديد المجالات وتمتلك

في تقديري أن السبب يكمن في غياب الإطار القانوني المنظم لعمل مثل هذه الشركات، بالرغم من أهميتها في تمويل وإطلاق الشركات الناشئة.

● بعيداً عن الحديث عن السوق تعد مشكلة

السيولة حالياً من أكبر المشاكل التي تؤرق المواطن، ما هي رؤيتكم أو تصوركم لحلحلة هذه المعضلة ..؟

لا شك أننا في سوق المال الليبي نستشعر بمرارة هذه المشكلة ونعاش آثارها مع المواطن إلى جانب وقوفها عائقاً أمام التجارة ونشاط الاستثمار، ولدينا تصور متكامل بالإضافة للوائح اللازمة ويتمثل في إصدار سندات، أو صكوك تتماشى مع الشريعة الإسلامية حسب ضوابط معينة والتي نعتقد أنها في حال تفعيلها سوف تساهم في حل مشكلة السيولة بشكل كبير.

● في ختام هذا اللقاء المفيد، هل لديكم أي

تعليق أو ملاحظة تودون طرحها ؟؟

لقد سعدنا باللقاء بكم، ونحن نتابع باهتمام نشاط البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة ونبارك خطواته المتمثلة في الاستفادة من برامج التعاون الدولي والتي نتوقع أن يكون لها أثر إيجابي في دعم عمل البرنامج والرفع من قدراته في هذه المرحلة .. متمنين لكم التوفيق والنجاح ..

رأس مال ضخيم، هل هي مدرجة بالسوق ؟؟ نحن على تواصل دائم بالصندوق ولدينا علاقات وتعاون جيد، ولكن شركاته غير مُدرجة بالسوق.

● ماذا عن الصندوق الليبي للاستثمار والتنمية المنشأ بالقرار رقم (107) لسنة 2007م ؟؟

حسب علمي فإنه لم يتم تفعيله حتى الآن.

● يُعد قطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة عصب الاقتصاد في أي دولة لمساهمتها في التوظيف وخلق الثروة والتنمية الاقتصادية، يا تُرى ما هو دور سوق المال الليبي في تمويل قطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة ؟؟

نحن ندرك جيداً أهمية هذا القطاع الحيوي ولدينا مقترح بتأسيس صندوق لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، ونتطلع لإدراج الشركات التي استوفت الشروط، ويعد السوق في بداية مسيرته مقارنة بالدول الأخرى، وفي حال تفعيل نشاطه بالكامل فسوف يعكس النشاط الاقتصادي بالدولة ويعمل كمنصة لبيع وشراء أسهم الشركات وقياس نموها.

● في رأيك، ما هو السبب في عدم وجود ما

يُعرف برأس المال المخاطر، أو المغامر في ليبيا ؟؟



الشتيوي : صاحبة مشروع شركة المثابرة للتدريب والاعلان

بقلم أ. أنطيم بالاشهر

إنها السيدة / ماجدة صالح اشتيوي فنانة تشكيلية وإحدى الرياديات المتميزات بسوق العمل الليبي، والتي تمتلك العديد من المهارات الفنية، ولها خبرة طويلة في مجال أعمال التصميم والدعاية

بالإضافة إلى أنها أقامت العديد من المعارض التشكيلية وكانت تشرف على المعارض الفنية المشتركة، ومصممة أزياء متمكنة بالإضافة إلى بعض الهوايات المتنوعة الأخرى، وقد عملت كطبيبة بمختبرات مستشفى الجلاء للولادة وأمراض النساء، كما تجتهد في إقامة دورات تدريبية لزميلاتها بالمستشفى وقد عملت لفترة طويلة بوزارة الصحة بإدارة الإعلام كرئيسة لقسم التصميم والدعاية والإعلان وكانت تقوم بتقديم محاضرات توعوية للمدارس والمستشفيات بالأيام الصحة العالمية وغيرها . كانت البدايات في مجال مشروعها الخاص القيام بتصميم الشعارات والدعاية والإعلانات للجهات الخاصة والعامة، وقد كانت أولى الجهات التي تعاونت معها المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي سنة 2010 م وذلك بتصميم شعار مركز أعمال المرأة التابع لإدارة البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة حيث كان يتبع للمجلس خلال تلك الفترة، من هنا تعرفت على اختصاصات البرنامج والخدمات الاستشارية التي يقدمها البرنامج للرياديين وأصحاب المشاريع الصغرى والمتوسطة.

والمتوسطة، وشاركت في العديد من اللقاءات الدورية التي تجريها ميدا سنوياً . استثمرت المنحة التي حصلت عليها من ميدا في تنفيذ مشروع إنشاء شركة المثابرة سنة 2015 م ، حيث قامت بتأجير مبنى للشركة كان بالأساس مركز تدريب وتقاسمت مع السيد / محمد الشريف رئيس شركة القناة للتدريب مقر الشركة حيث استفادت من خبرته في مجال التدريب وجهزت شركتها بالشكل اللائق والنموذجي وقد حصلت على أذونات مزاوله من وزارة العمل ووزارة الثقافة ، وأقامت مشروعها بشكل رسمي وقانوني ، وفي البداية انتهجت سياسة تسويقية خاصة في تشجيع المتدربين على الالتحاق بالدورات لاكتشاف مميزات الشركة وماتحويه من مناهج معتمدة ومايميز مدربي الشركة من خبرة وإمكانيات وكذلك عملت على إشهار اسم الشركة . كما كانت تقوم بالدعاية لأعمال الشركة من خلال الإعلانات بالموقع الإلكتروني للسوق المفتوح والصفحة الخاصة لشركة المثابرة للتدريب والإعلان بمواقع التواصل الاجتماعي ، وكذلك طباعة ملصقات دعائية خاصة بالشركة والخطة التدريبية السنوية . ولقد قامت بتجهيز الشركة بإمكانيات ومعدات متميزة وقامت بالتعاقد مع عدد من المدربين المحترفين في مجال تقديم الدورات التدريبية ، وتنفيذ العديد من الدورات التدريبية خلال سنة 2015 م ، وكان المستهدفون من الدورات الأفراد وبعض الشركات الخاصة، إلا إنها واجهت بعض الصعوبات والعراقيل المتمثلة في صغر القاعات مما يجعلها تلغي وتوجل بعض الدورات المخطط لها مسبقا . وباعتبارها رئيس منظمة نبض الوطن للمساعدة الوطنية حصلت على جائزة أخرى من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وهي القيام بتنفيذ مشروع «إيثار لتنمية القدرات الشبابية» بقيمة 37000 د.ل وذلك لتدريب عدد حوالي (60) متدرب في مجال تنمية القدرات الشبابية حيث قامت بتأجير صالة بفضق السفاري وأشرفت على تنفيذ الدورات التدريبية المستهدفة وذلك بحرفية عالية بمساعدة شركتها الخاصة وهي شركة المثابرة للتدريب والإعلان ونالت من خلال تنفيذ هذا المشروع إعجاب وتقديرا لبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة . أما عن طموحات هذه الريادية فيتمثل في الحصول على دعم مادي تستخدمه لشراء مقر دائم ومناسب للشركة من حيث المساحة والإمكانيات لتنفيذ الدورات التي ترغب في تنفيذها مثل الدورات الخاصة بالتنمية البشرية والدورات العلمية المتخصصة والخاصة بالصحة وهو مجال تخصصها الأساسي ، بالإضافة إلى توسيع مجال نشاط الشركة مثل تصميم الشعارات وتصميم الرسوم الكرتونية وغيرها . الريادية / ماجدة اشتيوي تمتلك مقومات النجاح كشخصية متميزة ولها مهارات عالية تؤهلها من القيام بدور فعال في خدمة وتنمية هذا الوطن شأنها شأن العديد من الرياديين والرياديات الذين تواصلوا مع البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة وينتظرون الدعم المالي اللازم لتنفيذ أو تطوير مشاريعهم .



استفادت من خدمات مركز أعمال طرابلس سنة 2010 م ، وتحصلت على دورة الريادة والإبداع وخلال هذه الدورة تعرفت على العديد من أصحاب المشاريع القائمة ومن خلال المناقشات وتبادل الخبرات التي تمت خلال الدورة تكونت لديها فكرة أوسع على كيفية تنفيذ المشاريع وحددت فكرة ومسار عمل مشروعها وهو إنشاء شركة «المثابرة للتدريب والإعلان»، ومن تم قامت بإعداد دراسة جدوى اقتصادية للمشروع واستكملت حزمة الدورات التدريبية بدورة إدارة المشاريع . خلال سنة 2013 م تم دعوتها من قبل مركز أعمال طرابلس لتحديث دراسة الجدوى الاقتصادية التي أجريت لمشروعها تمهيدا لإحالتها لصندوق ضمان الإقراض لغرض الحصول على التمويل اللازم للمشروع . شاركت سنة 2014 م بالمسابقة السنوية التي يجريها برنامج التمكين الاقتصادي للمرأة (MEDA) وتحصلت على الجائزة الأولى على مشروعها وقيمتها 24000 د.ل ، ساعدتها في ذلك خبرتها الشخصية في مجال ريادة الأعمال والخبرة التي حصلت عليها من البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى

ليبيا بين تداعيات الأزمة وسبل الحل



بقلم:
مختار محمد الجديد

الطلب على الدولار عنده بحيث يقضى على السعر في السوق الموازي ويخلق نوعاً من الاستقرار في السوق، فإعادة تسعير الدولار عند سعر توازني جديد أمام الدينار بات أمراً ملحاً ولا خيار أمام المصرف المركزي سواء، فسعر صرف (1.40د) للدولار أصبح من الماضي ولا يمكن الرجوع إليه في الأمد القريب، وإصرار المصرف المركزي على تعنته وتشبته بهذا السعر لن يزيد الأزمة إلا تفاقمًا فقد كان من الممكن قبل سنة إعادة تثبيت سعر الصرف عند (3.50د) أما الآن فربما سنحتاج إلى أن يكون السعر الجديد عند (4.50د) وربما لو استمر المصرف المركزي في تعنته فحتى الخمسة دینارات للدولار سيصعب حينها على المركزي مواجهة الطلب على الدولار عندها بسبب النمو المستمر للكتلة النقدية، أما فيما يتعلق بأزمة السيولة فهي من البساطة بحيث لا تحتاج حتى للحديث عنها فبمجرد تعديل سعر الصرف وتوفير العملة الصعبة لمن يطلبها بدون شروط تعجيزية فإن أزمة السيولة ستحل تلقائياً وخلال أسابيع وربما أيام.

2- إن حزمة الإصلاحات العاجلة تتطلب ضرورة رفع الدعم عن الوقود واستبداله بالدعم النقدي لإيقاف هذا النزيف المستمر في أموال الدولة التي تهرب إلى الخارج وتستفيد منها دول الجوار، وأيضاً إيقاف نزيف الدم الليبي الذي يسيل بسبب الحروب القبلية التي لا تتوقف للاستحواذ على منافذ التهريب الحدودية بـم ويسيل على الإسفلت في الطرقات.

السياسة وأن يبتعدوا بالاقتصاد ما أمكنهم عنها وأن يحاولوا أن يخففوا من درجة ارتباطه بها، ونتمنى عليهم أن يعودوا إلى سابق عهدهم كما كانوا في سنوات مضت حينما وقفت المؤسسات المالية في ليبيا على مسافة واحدة من الجميع. الحديث الذي مضى هو حجر الأساس وقاعدة الانطلاق نحو أي إصلاحات مالية واقتصادية في هيكل الاقتصاد الليبي المتهاك، فاتخاذ مجموعة من الإصلاحات المجتمعية والمتابعة في الأجلين القصير والمتوسط سيكون لها الأثر الإيجابي على الاقتصاد الوطني، ولنبدأ بحزمة الإصلاحات في الأمد القصير على أن نكمل الحديث عن الإصلاحات في الأجل المتوسط في عدد لاحق :

1- لعل أبرز الأزمات التي يعيشها المواطن والتي تتطلب العلاج في الأمد القصير هي أزمة السيولة وأزمة ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق الموازي. وهنا فإن الحل ينطلق من ضرورة القضاء على الفجوة في سعر الصرف الرسمي للدولار وسعره في السوق الموازي وهذا لن يتأتى إلا بزيادة المعروض من الدولار من قبل المصرف المركزي لمواجهة الطلب عليه، ولكن فيما يبدو أن المصرف المركزي غير قادر على تلبية هذا الطلب عند سعر صرف (1.40د) للدولار، بالوقت الذي وصل فيه إنتاج النفط إلى حوالي مليون ومائة ألف برميل يوميا مع بداية الربع الثالث لسنة 2017 والسبب في ذلك يرجع إلى تضخم الكتلة النقدية أو زيادة عرض النقود المتمثلة في العملة في التداول بالإضافة إلى الودائع المصرفية والتي تقترب في مجموعها من المائة مليار وهي كتلة ضخمة تستطيع التهام أي دولارات يدفع بها المصرف المركزي في مواجهتها عند سعر (1.40) دينار للدولار، لذلك فليس أمام المركزي من خيار إلا بتعديل سعر الصرف إلى مستوى جديد يشترط فيه مقدرته على تلبية

لا يخفى على أحد اليوم حجم الأزمة المركبة التي تعانيها ليبيا في شقيها السياسي والاقتصادي، فكما يعلم الجميع فإن الارتباط بين الاقتصاد والسياسة حقيقة لا خلاف حولها، ولكن هذا الارتباط عادة ما يكون بدرجات متفاوتة بحسب المكان والحالة والزمان، ومع ذلك فإن محاولة فك هذا الارتباط أو تقليله إلى أدنى درجة ممكنة من الفطرة السليمة في التفكير، حتى لا تأثر السياسة سلبيًا على الاقتصاد ولا يؤثر الاقتصاد سلبيًا على السياسة، ولكن ما يميز الحالة الليبية أننا بخلاف هذا التفكير المنطقي وهذه الفطرة السليمة نصر على توطيد هذا الارتباط بين الاقتصاد والسياسة، والمحصلة ما نشهده اليوم من تردٍ للوضع الاقتصادي الذي مس حياة المواطن اليومية وجعله يعاني ضنك العيش ومرارة الحاجة والاحتياج. وبالرغم من إغلاق الموانئ النفطية وتوقف إنتاج النفط منذ منتصف سنة 2013 إلا أن الأزمة الاقتصادية ليست بالسوء الذي نشاهده، فهي لا تبدو لنا بحجمها الطبيعي وإنما تبدو لنا بصورة مضخمة بفعل انعكاس ظل الأزمة السياسية عليها، وبمعنى آخر فإن الوضع الاقتصادي السيئ للمواطن لا يتوافق والوضع الاقتصادي الأقل سوءاً للدولة الليبية، وبلغة الأرقام فإن سعر صرف الدولار عند الثمانية دینارات ونصف الدينار للدولار في السوق الموازي والذي أقل كاهل المواطن لا يتوافق وحجم احتياطات الدولة الليبية من العملة الأجنبية والتي تفوق احتياطات مصر وتونس والأردن مجتمعة إن أول الحديث يفسر آخره، فحديثنا عن ارتباط الاقتصاد بالسياسة يفسر سوء الوضع الاقتصادي للمواطن مقارنة بالوضع الاقتصادي للدولة، وهنا فإننا سنشير بأصابع الريبة باتجاه من يقفون على رأس الهرم في المؤسسات المالية للدولة، ونطالبهم أن يناؤا بأنفسهم عن دهاليز

وتعريفها:- (هي مجموعة من الحقوق التي تندرج تحت حقوق الإنسان، وهي الحقوق التي منحت للإنسان لكونه إنسان)، وتعد الحقوق المدنية من الحقوق الفردية أي الحقوق التي تحمي الأفراد في المجتمع وتحفظ لهم حقهم في المشاركة في مجتمعهم ودولهم دون أي تمييز أو تفرقة فيما بينهم كحقهم في الانتخاب وحقهم في تولي وظائف قيادية سياسية منها أو إدارية، وعكس ذلك هو حرمانه من الحقوق المدنية كأن يكون صادر بحقه حكم في جنائية أو جنحة وهنا يمنع المشرع الترشح لشغل الوظائف العامة إذ لا يتوافر فيه شرط من شروط الالتحاق بالوظيفة العامة فيتعذر تعيينه بالدولة. اللياقة الصحية مطلوبة عند تقلد الوظيفة العامة وهي أمر نسبي يختلف من وظيفة إلى أخرى باختلاف طبيعة وحجم المسؤوليات الناجمة عنها، ويتم التحقق من اللياقة الصحية للمرشح إما بشهادة يتقدم بها تثبت لياقته الصحية وخلوه من الأمراض أو بإحالاته من قبل الجهة الإدارية إلى اللجنة الطبية المختصة، وهنا استثنى المشرع من شرط اللياقة الصحية المرشحين لشغل وظائف الإدارة العليا.



إضاءة قانونية

بقلم: أ. إبراهيم الزيتوني

نتناول في هذه الإضاءة القانونية موضوع التحاق الموظف العام بالوظيفة العامة والشروط الواجب توافرها للترشيح للالتحاق بالوظيفة العامة والأسباب التي تتولى الإدارة العامة بمقتضاه تعيين الموظفين العاميين لا نريد سردها بشكل نقاط متسلسلة ولكن سنكتفي

بشرحها بشكل مبسط لتكون مستساغة للقارئ. فمن الشروط الأولية الواجب توافرها بالموظف العام للالتحاق بالوظيفة العامة أن يكون متمتعاً بالجنسية الليبية، ويخضع الموظف العام للقواعد والقوانين واللوائح المنصوص عليها بالوظيفة العامة بعلاقة تنظيمية لائحية تنشأ بينه وبين الإدارة العامة ويتمتع بكل المزايا والحقوق المترتبة عند إلتحاقه بهذه الوظيفة، وقد أجاز المشرع في هذا الاتجاه وفي حالات الضرورة تعيين الأجانب في الوظائف العامة بمقتضى عقود استخدام تبرم معهم. كما يشترط للمرشح للوظيفة العامة أن يتمتع بحقوقه المدنية، والحقوق المدنية هي حق من حقوق الإنسان

مركز أعمال ذوي الإحتياجات الخاصة

في إطار خدمة فئة ذوي الإحتياجات الخاصة وما لها من أهمية بالغة دعماً لهذه الشريحة، أدرج البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة من ضمن اهتماماته وأولوياته بأن يكون سابقاً في إيصال هذه الرسالة السامية لكل مكونات ومؤسسات المجتمع المحلي كون هذه الفئة جزءاً لا يتجزأ من مجتمعنا ولا يجوز أن ننكر أو نصادر تواجدهم الفعال بالمجتمع والذي غالباً ما يكون زاخراً بإبداعاتهم على كافة الصعد، الأمر الذي يتوافق حياله إيجاباً بضرورة إدماجهم في سوق العمل وإرشادهم الى ذلك السبيل، كونهم مورداً بشرياً لو اتفق جمعنا المحيط بهم على مبدأ أن الإعاقة هي إعاقة الفكر وليس الجسد بل الوجوب يفرض مقتضياً على نحو تلك النظرة المشوبة المحاصرة والملازمة لهم في زاوية الإعاقة ..

علي ماوردنا في ذلك استنباطاً لتجارب سابقاننا من الدول المهتمة في هذا المضمار وللاسترشاد وتطبيقاً لواقع الحال وإنصافاً لهذه الفئة كان لزاماً مجانية الصواب والقياس بالمجتمعات المتحضرة التي غيرت نظرتها الى هذه الفئة على أنهم ليسوا عاجزين بل أبعد من ذلك أفقاً باعتبار أن المجتمع هو العاجز عن استيعابهم تطبيقاً لمفهوم ليست هناك إعاقة بل هناك مجتمع يعيق ...

ومن هنا كان النجاح ولما كان ذلك فقد اتجه البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة صوب إحداث وقعا تكفل بصدى سابقة طيبة عليها الأولى على المستوى المؤسسي بالدولة بأن تفتتح مركزاً لأعمال ذوي الإحتياجات الخاصة، نوجز من كثره في سردنا التالي نقاطاً لأهم أهداف وخدمات استحداث هذا المركز، والامل يبقى بأن تلحق الركب كافة المؤسسات الأخرى بالدولة المعنية والمهتمة في هذا السياق بتظافر الجهود تأميناً لوصولنا لذلك المبتغى خدمة لهذه الشريحة.

- 9- تجميع كل بيانات السوق المطلوبة بالتعاون مع صاحب المشروع.
- 10- إحالة الدراسات إلي إدارة متابعة التمويل والدعم الفني للحصول على تمويل مناسب من الجهات التمويلية .
- 11- متابعة عملية التنفيذ والتشغيل إلي حين نجاحه وإسترداد رأس المال وتسييد كل الاقساط المالية.

الجلسات الترويجية :

قام مركز أعمال ذوي الإحتياجات الخاصة بتنفيذ مجموعة من الجلسات الترويجية والتي أقيمت بمختلف المناطق داخل ليبيا من بينها مدن غريان، ترهونة، مصراته، طرابلس، وازن وكذلك التعاون مع مجموعة من القنوات المحلية المرئية والمسموعة لنشر ثقافة الريادة بين أفراد هذه الشريحة.

المشاركة في إقامة وحضور مجموعة من ورش العمل منها:

- 1- ورشة عمل بمقر المركز بعنوان "دور المعاق في المجتمع المحلي" بالتعاون مع المنظمة الليبية لحقوق ذوي الإعاقة.
 - 2- ورشة عمل بمقر المركز "بعنوان حقوق المرأة ذات الإعاقة بين الاتفاقية الدولية والدستور".
 - 3- حضور العديد من ورش العمل ذات العلاقة بذوي الإعاقة.
- ### التعاون والتشبيك مع الجهات المهتمة بذوي الإعاقة:
- 1- التعاون مع ادره شؤون المعاقين بصندوق الضمان الاجتماعي.
 - 2- التعاون مع الاتحاد الليبي لمنظمات ذوي الإعاقة.
 - 3- التعاون مع المنظمة الوطنية الليبية لحقوق المعاق.
 - 4- التعاون مع صندوق التضامن الاجتماعي فرع مصراته.
 - 5- التعاون مع الاتحاد الليبي للصم وضعاف السمع.
 - 6- التعاون مع مركز التأهيل وإعادة تأهيل المعاقين بجنزور.
 - 7- التعاون مع المنظمة الليبية لتنمية الاشخاص ذوي الإعاقة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم هذه الفئة وجُسد ذلك من خلال إقامة العديد من الدورات التدريبية لشريحة ذوي الإعاقة.

أهداف مركز أعمال ذوي الإحتياجات الخاصة

- 1- نشر ثقافة الريادة والابداع بين شريحة ذوي الإحتياجات الخاصة .
- 2- دعم هذه الفئة وتمكينهم في بعث وإنشاء مشاريع خاصة بهم .
- 3- دمج ذوي الإحتياجات الخاصة بالمجتمع المحيط من خلال سوق العمل



خدمات مركز ذوي الإحتياجات الخاصة

- 1- تدريب الرياديين، العمل على ذلك من خلال منحهم دورات تدريبية للمعرفة والتطوير وصولاً لمبتغاهم في إدارة مشاريعهم الاقتصادية.
- 2- اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية بما يتوافق مع واقع الحال للسوق لمشروعاتهم فنياً ومالياً من خلال استشاري المركز .
- 3- الربط بين الرياديين والمؤسسات التمويلية والعمل على تأمين حلقة الوصل بين الرياديين والمؤسسات التمويلية واطاحة حصولهم على التسهيلات المالية التي تناسب مشاريعهم .
- 4- خدمات استشارية وتمثل في التالي :
 - 1- مقابلة شخصية ومناقشة الفكرة المطروحة .
 - 2- محاولة معرفة خبرة وإهتمامات صاحب الفكرة .
 - 3- تقييم المساهمات العينية والمالية والخبرة الفنية التي سيقدمها صاحب الفكرة .
 - 4- الرد على كل تساؤلات التي يطرحها صاحب الفكرة من إجراءات قانونية أو تسويقية .
 - 5- بلورة فكرة المشروع بعد منحه الدورة الأولى ليصبح مشروعاً يمكن تنفيذه ويمكن أن يكون مجدياً اقتصادياً وذا قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.
 - 6- تجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالمشروع.
 - 7- الزيارات الميدانية لمشاريع مشابهة ومؤسسات ذات علاقة بنوع نشاط المشروع.
 - 8- إعداد دراسة أولية للجدوى الاقتصادية بالتعاون مع صاحب فكرة المشروع بعد منحه الدورة الثانية .



العاصمة التونسية تحتضن احتفالية مسابقة أفضل فكرة مشروع شبابي ليبي للعام 2017م

والمتوسطة ودعم الاتحاد الأوروبي ومؤسسة خبراء فرنسا، وأهميته في رسم طريق التنمية الاقتصادية في ربوع ليبيا كافة وأوضح أن مثل هذه المشاريع يجب استثمارها وتوفير البيئة المناسبة لتنفيذها والحصول على التمويل والدعم اللازم لتساهم في بناء الاقتصاد الليبي، داعياً في هذا الخصوص مؤسسات الدولة كافة إلى دعم مشروع خلق قطاع خاص ومتين يسهم في خلق فرص عمل جديدة ويخلق تنوعاً اقتصادياً. من جانبه السيد مدير عام البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عبد الناصر أبوزقية أكد على أن دعم المشاريع الاقتصادية هو الاستثمار الأفضل لتحقيق الاستفادة القصوى .. مشيراً إلى استمرار البرنامج الوطني في تقديم الدعم اللازم للأفكار والخطط واحتضان المشاريع.

أبوزقية أوضح في كلمته أن مثل هذه المشاريع تسهم في بناء مستقبل ليبيا ودعم شبابها ليكونوا معولاً للبناء والتنمية. ومن جهته دعا رئيس الاتحاد التونسي للتجارة والصناعة إلى تطوير التعاون بين بلاده وليبيا وفي مختلف المجالات. ومن جانبه أكد مدير عام المشروع الكسندر شاتيو مونييه الخبير بمؤسسة خبراء فرنسا التابعة لوزارة الخارجية الفرنسية أن هذا المشروع المدعوم من الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع مؤسسة خبراء فرنسا يهدف إلى دعم الاقتصاد الليبي من أجل الدفع والنهوض به خاصة فيما يتعلق بمشروعات الشباب، وأوضح أن هذه الاحتفالية تشهد عرض أفضل 10 مشروعات للشباب الليبي تم اختيارها من قبل لجنة البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من بين (100) مشروع مشارك .. وأضاف أن هذه المشاريع الـ (10) عرض ملخص لكل منها 3 دقائق على لجنة من الخبراء الدوليين ورؤساء المؤسسات الاقتصادية لاختيار أفضل ثلاثة مشاريع.. وأعرب الكسندر عن سعادته بحجم التفاعل والجدية للشباب الليبي وطموحاته في صنع مستقبل أفضل لليبيا من خلال خلق المؤسسات وإعادة نشاط الاقتصاد الليبي مؤكداً على أن المستقبل بيد الشباب وسنبنيه بفضل عزميتهم واصرارهم .

هذا وأعلنت لجنة التحكيم المكونة من الخبراء الدوليين ورؤساء المؤسسات الاقتصادية عن فوز مشروع تعريب رسوم الأطفال وتوظيفها لمروان العابد بجائزة الترتيب الأول، ومشروع محطة إعادة تدوير النفايات واستغلالها للمتقدم عاصم علي بجائزة الترتيب الثاني، فيما نال الترتيب الثالث مشروع أمصال العقارب للمتقدم حسين كافو.

يذكر أن الاستجابة لأول مسابقة وطنية كبرى كانت قد انطلقت في 22 فبراير 2017، وحتى 11 مايو 2017، في سياق برنامج «نشر ثقافة ريادة الأعمال وتحويل الأفكار إلى مشروعات فعلية على الأرض. حيث تقدم للمسابقة (1926) مشاركة ومشاركاً، تم اختيار أفضل (100) مشروع، من طرف لجان تحكيم متخصصة؛ مكونة من خبراء ليبيين من البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفي المرحلة الثانية تحصلت المجموعات الفائزة على فرص تدريب مهمة، واكبت تطوير وإنجاز المشاريع المقترحة حيث تم تدريبهم على كيفية إعداد نموذج «كنفاس»، للأعمال، قبل أن يتم اختيار أفضل عشرة مشاريع، وهي تنافست على الفوز بأفضل ثلاثة مشاريع اقتصادية منها.



احتضنت العاصمة التونسية يوم 11/5/2017 احتفالية مسابقة أفضل فكرة مشروع شبابي ليبي للعام 2017 وهي المرحلة النهائية من المسابقة، المتوجة لبرنامج نشر ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب الليبي، وهو أحد بنود البرنامج الأوروبي لدعم التنوع والتكامل الاقتصادي والتشغيل المستدام في ليبيا.

حضر هذه الاحتفالية وزير المالية أسامة حماد، والاقتصاد والصناعة ناصر الدرسي، ووكيلا الوزارتين بحكومة الوفاق الوطني، والسيد المدير العام للبرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عبدالناصر أبوزقية وسفيرة الاتحاد الأوروبي بليبيا (بتينا موشايد)، والمستشار السياسي للمشروع كريستيان فورمانيا والمدير العام للمشروع الكسندر شاتيو مونييه ونائب المدير العام محمد الأسود، ومدير غرفة التجارة والصناعة التونسي، وممثلون عن المؤسسات الداعمة لهذا المشروع، وثلة من الخبراء والمختصين في مجال الاقتصاد وإدارة المشروعات.

سفيرة الاتحاد الأوروبي بليبيا أكدت في كلمة لها في الاحتفالية أن هذا المشروع يعد من أهم المشاريع التي ينفذها الاتحاد الأوروبي كأساس للاقتصاد الليبي في المستقبل، يهدف لاشراك الشباب وتمكينهم من اقامة مشاريع وخلق فرص العمل والتنوع الاقتصادي، معلنة استمرار الاتحاد في دعم الشباب في ليبيا لتحقيق مستقبل أفضل.

وأضافت ان هذا المشروع هو رسالة مهمة لمستقبل العلاقات الأوروبية الليبية ومستقبل الشراكة بين رجال الأعمال الليبيين والأوروبيين.. (موشايد) عبرت عن فخرها واعتزازها بالشباب الليبي خاصة المرأة حيث قالت أنهم ورغم كل الظروف والمعاناة أثبتوا أنهم مصرون على القيام بأعمال جبارة لبناء المستقبل.. وأشارت بأن هذه المسابقة والتي شارك فيها آلاف الليبيين تثبت الاصرار والجدية وروح المسؤولية التي يتحلى بها هؤلاء من أجل المستقبل.

من جهته أكد وزير المالية أن هذا المشروع يشكل خطوة مهمة للانتقال من التخطيط إلى التنفيذ، مشيداً بدور البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة

البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة و المتوسطة

المقر الرئيس : طريق قرقارش، حي الأندلس
طرابلس ليبيا

الموقع الإلكتروني : www.sme.ly

www.facebook.com/SMElibyal

البريد الإلكتروني: media@SME.ly

الهاتف : +218924880888 - +218214782658

رئيس التحرير : د. عبدالناصر أبوزقية

مدير التحرير : عز الدين عكريش

أعضاء التحرير : د/موسى الطويل

خليفة العجمي

عبير علي الغويل